مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية | ISSN: 2437 - 0363 EISSN 2602-6767 | المجلد 08/ العـدد: 01 (2022)، ص 1296- 1319

حركات الاسلام السياسي في الجزائر و إشكالية الانشقاقات الحزبية

- حركة مجتمع السلم أنموذجا -

- Political Islamic movements in algeria and the problem of partisan splits

- -The movement of society for pice as a model-

حلوز خالد[1*]، زهرة شريف[2]

[1] جامعة الجزائر2 (الجزائر)، khaled.hallouz@univ.alger2.dz

[2] جامعة الجزائر2 (الجزائر)، cherifzahra157@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/04/29 تاريخ القبول: 2022/02/16 تاريخ النشر: 2022/06/01

ملخص:

تأتي هذه الدراسة في إطار موضوع حركات الاسلام السياسي في الجزائر، ما بعد التعددية الحزبية من خلال أكبر حزاب إسلامي، حركة مجتمع السلم، التي أصبحت تعيش على واقع أزمات، إضافة الى تراجع أدائها السياسي و النيابي خاصة بعد عودة المسار الانتخابي، وتحولها الى رقم مهم داخل البرلمان، لكن سرعان ما أصبحت تعيش على واقع أزمات داخلية بعد رحيل مؤسسها محفوظ نحناح، وتراجع ثقلها السياسي، و إستقرارها الداخلي بسبب انشقاق القيادات، وتأسيسها لأحزاب جديدة، أثر على موقعها السياسي فيما بعد الربيع العربي، هذا ما دفعنا الى محاولة معرفة المحددات والاسباب الحقيقية للانشقاقات، و مدى تأثيرها على الأداء السياسي للحركة و قاعدتها الشعبية.

و من النتائج المتوصل اليها، غياب ثقافة التسيير الديمقراطي، وعدم وجود انفتاح حقيقي على المستوى الداخلي للحزب واستمرار النظام في التحكم في القاعدة الحزبية.

كلمات مفتاحية: الحركة . الإسلامية ، الانشقاقات . الحزبية ، الإسلام . السياسي ، حركة . مجتمع . السلم ، الأداء . السياسي.

Abstract:

This study seeks to highlight the political Islam movements in Algeria, as one of the most influential currents in the political arena after the political openness, through the largest Islamist parties in Algeria, the Movement of Society for Peace, which became living on the reality of crises, particularly after the return the electoral process, and turned it into an important number within parliament ,however, soon became living on the reality of internal crises after the departure of

Sheikh Mahfoud Nahnah , and its creation parties, which affected its political position after the Arab Spring, which prompted the determinants .

Among the conclusions drawn are the lack of a culture of democratic management, the lack of real openness at the internal level of the party and the continued control of the regime on the basis of this party.

Keywords: *The Islamic movement ; political Islam ; party fissures ; the peace society movement ; political performance.*

*حلوز خالد

1. مقدمة:

عرفت الساحة السياسية في الجزائر، بعد دستور 1989 تحولا سياسيا سمح بتأسيس جمعيات ذات طابع سياسي لأول مرة في تاريخ البلاد، حيث ظهرت عدة أحزاب بتوجهات سياسية مختلفة، من بينها حركة مجتمع السلم، كحزب إسلامي معارض، ويمكن اعتباره بديلا للجبهة الاسلامية للإنقاذ، ذات التوجه الراديكالي في الجزائر، وقد أسسه محفوظ نحناح رحمه الله، الذي إستطاع المزاوجة بين المعارضة كخيار سياسي، وبين مبدأ التداول على السلطة، كأحد مرتكزات الخيار ديمقراطي، لكن سرعان ما بدأت الحركة في التراجع سياسيا بداية من عهد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، حيث اصبحت هذه الحركة تعيش ظاهرة الحركات التصحيحية، كغيرها من الاحزاب السياسة التي بدأت تتراجع لصالح شخصية الرئيس القوية والنافذة، والمتحكمة في مختلف دواليب الدولة، إضافة إلى إنشقاق العديد من القيادات، و تأسيسها لأحزاب سياسية جديدة، كحالة سياسية مرضية تختلف تداعياتها من حزب إلى آخر، حيث بدأ مسار الإنشقاق بعد وفاة مؤسس الحركة، وعقد مؤتمر إستثنائي عين من خلاله عبد المجيد مناصرة رئيسا للحزب، فالجماعة الاسلامية تعد اعضائها ليكونوا على صورة رجل واحد وعقل رجل واحد وليس بالضرورة قلب رجل واحد(فخر أبو عواد، 2014، ص 31) وهذا ما يعتبر من اهم خصائص الجمعات الاسلامية المنبثقة عن جماعة الاخوان المسلمين، إذ

ظهرت في أعقابه خلافات و صراعات داخلية، حيث أسس رئيس الحركة، جبهة التغيير وبعدها حركة البناء، ثم حزب تجمع الجزائر، الذي أسسه عمار غول، هذه الإنشقاقات أثرت على الأداء السياسي للحركة، خاصة قبل تشريعيات ماي2012، من هنا يمكن طرح السؤال المحوري التالي:

كيف أثرت ظاهرة الإنشقاقات الداخلية على أداء حركة مجتمع السلم سياسيا ؟

غذ يمكن تفريع السؤال المحوري الى التساؤلات التالية: ماذا نعني بالإنشقاقات الحزبية داخل حركة مجتمع السلم؟، وماهي الاسباب التي تقف وراء انشقاق عدد من القيادات داخل حركة مجتمع السلم وكيف اثرت على إستقرارها الداخلي؟، وهل ادت عملية الانشقاق الى بروز خلل بين قيادة الحركة وبين مناضليها قبل تشرعيات 2012؟

الفرضيات:

الإنشقاقات الحزبية داخل حركة مجتمع السلم ترجع الى الزعامة و اعتماد مبدأ البيعة.

الإنشقاقات الحزبية التي مست الحركة قبل تشريعيات ماي 2012 راجع إلى إختلال العلاقة بين قيادة الحركة وقاعدتها الشعبية.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بناء تصور علمي لظاهرة الإنشقاقات الحزبية داخل الحركات الإسلامية، من خلال البحث في أسبابها و خلفياتها، بالإضافة إلى معرفة تأثيرها على الحزب المنشق.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تحليل ظاهرة الإشقاقات الحزبية داخل الحركة الإسلامية قبل تشريعيات ماي 2012، و في ظل الإفرازات الربيع العربي .

منهج الدراسة:

إعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التحليلي، من خلال القيام بدراسة تحليلية للجانب الميداني، ومحاولة معرفة تمثلات مناضلي المكتب الولائي لحركة مجتمع السلم بولاية تيارت لظاهرة الإنشقاقات الحزبية داخل الحركة.

التقنية:

إعتمدنا على تقنية المقابلة المفتوحة التي تهدف إلى التعمق في الموضوع، عن طريق استنطاق الدلالات والرموز والمعاني التي يحملها المناضلون عن الحركة منذ نشأتها الى غاية الربيع العربي وتداعياته على الحركة، بالإضافة إلى تقيم آداء المبحوثين.

الإقتراب النظري:

سنحاول التركيز على الإتجاه الإنقسامي في شقه المتمثل في الإنشطار كآلية لتجزئة الأقسام المتعارضة وفق عدة مبادئ مرتبطة بالصراعات الداخلية، والزعامة والمصالح السياسية، والولاءات الناجمة عن عقيدة البيعة والتأثر بقيادات معينة والامتثال لأرائها واجتهاداتها، بالإضافة إلى البحث في آليات عمل الاحزاب المنشقة وثقلها الحزبي في الساحة السياسية.

تحديد المفاهيم: سوف تحاول التطرق الى المفاهيم الإجرائية

الحركة الإسلامية:

هي حركات ذات مرجعية إسلامية، عملها السياسي مرتبط بالإسلام كخيار و إستراتيجية للوصول إلى السلطة، وهي تمزج بين التعاليم الاسلامية وبين المبادئ الديمقراطية، كالتداول على السلطة والانتخابات.

الإسلام السياسي:

هو نشاط سياسي تسعى من خلاله الأحزاب الإسلامية في الجزائر إلى الوصول إلى السلطة من خلال المزج بين التعاليم الدينية و الأحكام الديمقراطية، ومحاولة تقديم مشروع اسلامي حديث يتماشى مع مقتضيات الحداثة ومتطلباتها.

الإنشقاقات الحزبية:

يقصد بها حالة الصراع والإختلافات داخل حركة مجتمع السلم التي نتج عنها ظهور أحزاب جديدة متنافسة و متصارعة فيما بينها، متأثرة بالوضع السياسي الراهن للبلاد، وفي نفس الوقت نتيجة التصورات المختلفة للمشروع الإسلامي بين قادة تلك الحركات.

حركة مجتمع السلم:

هو حزب سياسي ذو مرجعية إسلامية اسسه الشيخ محفوظ نحناح رحمه الله ليخلفه أبو جرة سلطاني سنة 2003، وصولا إلى عبد الرزاق مقري بعد تشريعيات ماي 2012 إلى يومنا هذا.

الربيع العربي:

نقصد به موجة الإحتجاجات الإجتماعية، و السياسية، التي شهدتها بعض الدول العربية مع نهاية 2010 ضد الأنظمة الاستبدادية و حكامها، وكان لها اثر على المنطقة العربية ككل، حتى تلك الدول التي لم تشهد احتجاجات عنيفة ومن بينها الجزائر.

الجدول 1:الخصائص السوسيو- مهنية للمبحوثين

الرقم	الجنس	السن	المستوى التعليمي	الشهادة المتحصل عليها	سنة الانضمام	المنصب المشغول داخل الحركة
01	ذكر	36	جامعي	ليسانس في اللغة الإنجليزية	2005	مناضل
02	ذكر	48	جامعي	ليسانس في الإعلام الآلي	1994	الأمين الولائي للتنظيم
03	ذكر	37	ثانوي	/	2007	أمين بلدي للمالية
04	ذكر	30	جامعي	ليسانس	2011	عضو مكتب ولائي
05	ذكر	31	ما بعد التدرج	ماستر فلسفة	2009	عضو مكتب ولائي
06	أنثى	38	جامعي	ليسانس أدب عربي	2005	أمين بلدي
07	ذكر	49	ثانوي	شهادة إعلام آلي	1993	عضو مكتب بلدي
08	ذكر	34	جامعي	شهادة أستاذ تعليم ثانوي	2010	عضو مكتب ولائي
09	ذكر	56	جامعي	ماجستير عام	1993	عضو مجلس الشورى سابقا
10	ذكر	51	ثانوي	شهادة الكفاءة للتعليم المتوسط	1996	عضو مجلس شورى ولائي
11	ذكر	37	ما بعد التدرج	طالب دكتوراه	2002	رئيس مكتب بلدي
12	ذكر	38	جامعي	ماستر علوم سياسية	2005	عضو مكتب ولائي

2. الانشقاقات داخل الحركة: الدلالات و المحددات:

من سمات الخطاب الإخواني التناقض البين، الذي لا يحتاج اكتشافه الى ادنى مجهود(محمد عبدو ابو العلاء، بدون سنة، ص 14) ان هذا التناقض انعكس على توابع جماعة الاخوان المسلمين واذرعها في كل قطر عربي، فالحركة الاسلامية شديدة الحساسية للانقسام والتشظي، وهذا راجع الى عدم تبلور المشروع السياسي للإخوان كجماعة تائهة بين الدعوة وبين الدولة، وبذلك سهولة تأسيس فصيل جديدة وحركة تصحيحيه تتفق مع الجماعة الام في الاساسيات لكنها تضيف علامات خاصة، وفارقة، تميزها عن غيرها من الحركات التي اصبحت كثيرة ومنتشرة بشكل كبير في الدول العربية، خاصة بعد نجاح حزب العدالة والتنمية في تركيا، وايضا الربيع العربي، الذي انعش حظوظ الحركة الاسلامية خاصة في الجزائر بسبب التجربة التي مرت بها الحركة السلامية فيما بعد احداث 1992 وايقاف المسار الانتخابي، لكن احداث الربيع العربي ادة الى تفكير الحركة الاسلامية ومن بينها حركة مجتمع السلم في استرجاع الشارع والعودة الى ممارسة المعارضة، بنبرة دينية ناقمة على اوضاع اجتماعية صعبة، وفي نفس الوقت الدعوة الى اقامة ديمقراطية حقيقية، وهنا نجد حركات الاسلام السياسي تتقلب بين الدعوي المحض، والسياسي المحض، بطريقة زادة من ضبابية المشروع الاسلامي، حيث ان هناك مرونة لأعضاء الاخوان فهم سياسيون اذ ارادوا وثوار اذ ارادوا ونواب او شيوخ على المنابر او دعاة على الطرقات(فخر أبو عواد، 2014، ص 08) وهذا ما سنجده منعكس على واقع حركة مجتمع السلم سواء على مستوى القمة او القاعدة، اذ يمكن ملاحظة انشقاق القيادات، وفي نفس الوقت انسحاب القاعدة من المشاركة كنوع من العقاب للأحزاب الاسلامية.

1.2 حركة مجتمع السلم و إشكالية الإنشقاق الداخلي:

الانقسامية تأخذ كاستراتيجية يوظفها الحكم المركزي، بالإضافة الى القوى السياسية الحديثة(ليليا بن سالم و أخرون، 1988، ص 8)، أي أن السلطة الحاكمة توظف الضغط والإغراء على المعارضة السياسية في الجزائر، بهدف خلخلة صفوفها، وإحداث إنشقاقات داخلية فيها، وبالتالي تفتيت القوى المعارضة وإجبارها على الحياد على نهجها السياسي والإيديولوجي، والميل إلى تضخيم عدد الأحزاب السياسية، وبالتالي تجريدها من وعائها الإنتخابي، وتنفيير الجماهير منها، بسبب حالة عدم الإستقرار، والإرتباط المرضي بالنظام الحاكم، وحساسية تلك الاحزاب للانقسام، خاصة الاحزاب الاسلامية التي تعبر في احد صورها عن الفرق الاسلامية الباحثة عن الخلاص، وكل ما شعر قادة الحركة ان بعضهم قد انحرف سارع الى تصويبه او اعلان الانشقاق عنه، وهذا ما عبر عنه أوليفيه روا بخوف المرأ ان لا يكون في المعسكر الصالح معسكر الخلصاء(أوليفيه روا، 2021، ص 14) وهذا العالم من اهم عوامل الانشقاق والانقسام داخل التيار الاسلامي بصفة عامة.

كما أن الانقسام والإنشقاق، أصبح إستراتيجية داخل الأحزاب، تنتهجه القيادات، التي تشعر بالتهميش، وعدم إستفادتها من المكاسب، التي يتم توزيعها من طرف النظام، حسب درجة الولاء ومدى تبني خطاب مهادن ومتصالح مع السلطة، ولو على حساب مبادئ الحزب واهدافه المعلنة، وهذا راجع الى هشاشة التجربة الديمقراطية، والإنطلاقة غير الموفقة التي رافقت احداث اكتوبر 1988، التي ادت الى الانتقال الى التعددية، لكنها ساهمت في الحفاظ على سلطة سياسية قوية، وهذا ما يتجلى من خلال التطور التاريخي لحركة مجتمع السلم، التي لم تستطع الحفاظ على نهجها المعارض، وبالتالي أصبحت أكثر الأحزاب السياسية إنقساما على نفسها، وبالتالي مزيد من خسارة وزنها السياسي، خاصة لدى قواعدها الشعبية، حيث انها لم تفصل في علاقتها مع السلطة الحاكمة وهذا ما

اعتبره فوكوياما مسافة بين الاسلاماوية والدولة الاستبدادية تشكل فراغا دون قيادة، لم يرغب اي من الجهتين في مثله(فرانسيس فوكويا ما، 2015، ص 99) اي هناك علاقة غامضة بين الاسلامين وبين السلطة المستبدة، فرغم الصراع نجد ان كل منهما يدعم الاخر ويحافظ على وجوده، ولا يخترق مسافة الامن الموجودة بينهما، ولذلك نجد ان الاحتجاجات الاولى التي عرفتها مصر وتونس في مرحة الربيع العربي في بدايتها لم تقدرها الحركات الاسلامية حسب هينتنتوغ(فرانسيس فوكويا ما، 2015، ص 256) فالإسلاميون اصبحوا اكثر تروي في مهاجمة السلطة، لكن سرعان ما يخترقون اي حركة احتجاجية ويهيمون عليها نتيجة نتنظيمهم المحكم حيث تستند الجماعة في بقائها وترابطها على مفهوم جوهر التعاقد البيعة(فخر ابو عواد، 2014، ص 06) وهذا ما نتهجته حركة مجتمع السلم خاصة في عهد الرئيس الاسبق عبد العزيز بوتفليقة، حيث اصبحت تضع قدما في المعارضة وقدما في السلطة، وفي نفس الوقت تراقب الشراع وتتحين الفرص.

واذا عدنا الى دستور 1989 الذي سمح بظهور العديد من الأحزاب على غرار التيار الإسلامي الذي إستطاع أن ينتقل من العمل الدعوي إلى العمل السياسي، إلا أن العمل السياسي والمنهج الدعوي يفرضان التصارع والتصادم، ويسمحان بالإنقسام والإختلاف، بسبب تعدد الاجتهادات، وحجم التنازلات الدعوية من أجل المكاسب السياسية، وبذلك فإن الايديولوجية السياسية الإسلامية، سعت الى الجمع بين الفقه في صورته السلفية، وبين الليبرالية الغربية لتتم المصالحة كمدخل للتحول الفكر(ياسر قنوصة وابراهيم السخاوي، 2014، ص 17)، هذا التحول الذي غالبا ما يكون في شكل حركة تصحيحية، اما تعيد تقييم الحزب او الحركة عن طريق فقه المراجعات، او تكون في شكل الانشقاق الداخلي وتأسيس كيان سياسي جديد، يسعى بالدرجة الأولى إلى مصارعة ومنافسة الحزب الأم، بهدف إفتكاك القواعد الشعبية منه، وهذا ما تشجعه السلطة السياسية، بهدف ضرب تلك الاحزاب وتحيدها عن اي تأثير انتخابي، فهي تعرف العلاقات الرخوة داخل

الاحزاب الاسلامية المنقسمة على نفسها ومتصارعة حول ماهي المشروع السياسي، الأحزاب الاسلامية والتي تنتمي في اغلبها لجماعة الاخوان المسلمين، التي تأسست كحركة ناقدة وناقمة على المجتمع لكنها لا تحمل مشروع سياسي حيث لم يوصي حسن البنا بإقامة الدولة الاسلامية في وصاياه العشرة(شاكر نابلسي، 2015، ص 97) وبذلك فان مشروع الدولة والمشاركة السياسة يعد احد اهم نقاط الخلاف والاختلاف داخل الحركة الاسلامية.

حيث أصبحت حركة مجتمع السلم الحزب السياسي الاسلامي الأكثر تأثيرا في الساحة السياسية من خلال مزاوجته بين المعارضة والمشاركة في التحالفات السياسية، إذ إقتنع الفاعلون في الحقل الإسلامي أن الوصول إلى السلطة يتطلب أمرين، إما قوة عسكرية تمكن من الوصول إلى مركز القرار، خاصة في شقه الأصولي المتشدد، حيث تؤمن الحركة السلامية في الجزائر بضرورة العمل الجهادي وحتمية الثورة لإسقاط النظام السياسي الجزائري وإقامة الدولة الاسلامية، وهذا انتهجته الجبهة الاسلامية للانقاذ، إلا أن هذا الخيار كانت له مألات خطيرة على العمل السياسي بصفة عامة وعلى أمن البلاد وإستقرارها، وساهم في عودة النظام السابق بعد الأزمة الأمنية، وتهميش مختلف التيارات المعارضة، ولذلك إختارت حركة مجتمع السلم والكثير من الأحزاب السياسية، المعارضة السلمية، والإنخراط في العملية الديمقراطية، ونبذ العنف، وتبني العمل السياسي، الذي ادخلت عليه الكثير من التعديلات، التي تتماشى ومقتضيات اللعبة الديمقراطية، فالإسلاميون يريدون شيئا يشبه الدمقراطية، ولكن يجب ايضا أن يختلف عما هو موجود في الغرب في نواح كثيرة(فرانسيس فوكوياما، 2015، ص 10) وهذا ما زاد من حالة الاغتراب بين الواقع وبين مرجيعية الحركة ومساعيها من اجل التغيير.

كما أن شرعية الصندوق أصبحت هي السبيل الوحيد للوصول الى السلطة أو ما يعرف بالقوة في الإنتخابات (شرعية الصناديق) (نصر محمد عارف، 2006، ص 43) و هذا ما لمسناه في سياسة السلطة بعد التعددية الحزبية، حيث عاد النظام الحاكم ليحتل

المشهد السياسي عن طريق تقديم مرشحين لمنصب الرئاسة على أنه مترشح حر، بحكم مكانة رئيس الجمهورية في النظام الجزائري، وتهميش باقي المؤسسات أمامه، ولذلك عادت النظرة الاحادية للحكم والتسيير وجعلته يضع كل قوة مرشحة لمقاسمته السلطة أو المنافسة السياسية بطرق قانونية، في خانة الجهات المعادية التي يجري زعزعة الاستقرار داخلها، واحداث شرخ عميق بينها وبين قواعدها الشعبية، عن طريق الاغراء وادخلها بيت الطاعة، خاصة في ظل حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة وهذا ما أكده المبحوث 3 "سياسة بوتفليقة كان لها أثر في الإنشقاقات خاصة في غلق اللعبة السياسية بإنفراده بالسلطة وصلاحيته في تسيير شؤون البلاد وإصلاحاته الاحادية في جميع قطاعات الدولة وإقصاء للأحزاب في المشاورات وإن حدثت تكون صورية وشكلية لا غير" بمعنى أن هذه الإنشقاقات في نظر الإسلاميين مرتبطة بالنظام الإستبدادي، الذي أقصى الاحزاب من اللعبة السياسية في نفس الوقت قلص من التجربة الديمقراطية، في ظل تحكمه في آليات و ميكانيزمات اللعبة السياسية، مع هيمنة ما أصبح يعرف بأحزاب السلطة التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة التحرير الوطني، على البرلمان وعلى المجالس المحلية، وإغلاق اللعبة في وجه باقي الأحزاب، مما ساعدها على تغيير لهجتها المعارضة وتخفيف من حدة خطابها مقابل مكاسب سياسة حتى وان كانت شكلية، وهذا ما عاشته حركة مجتمع السلم في عهد رئيسها أبو جرة سلطاني الذي قرر دخول التحالف الرئاسي والقبول بالمشاركة في الحكومة، رغم عدم حصول حزبه على اي وزارات سيادية، لكن في المقابل أصبح بعض قيادات الحركة يتمتعون بحصانة وسمح لهم بدخول عالم المال الفاسد، وفي نفس الوقت تخلوا عن الكثير من مبادئهم المتعلقة بأسلمة المجتمع، واصبحت الحركة تتجه نحو خطاب اكثر حداثة وعلمانية، ولذلك يرى أوليفيه راوا ان حركات الاسلام السياسي في الصعيد النظري او الاجتماعي هي وليدة العالم الحديث(أوليفيه راوا،

2012،ص 13) وهذا ما يزيد من احتفال الانشقاق، حيث يكشف المنتسبون اليها من عامة الاسلاميين زيف مشروعها السياسي.

كما أن إنتقال منصب رئيس الجمهورية من وظيفة سياسية وادارية الى وظيفة رمزية وشعبية يستحيل معارضتها، او الوقوف في وجهها، اذ ان الرموز تعد وسائل للتصنيف الاجتماع(توماس هيلاند ايركسن فين سفريت نيلسن، 2014، ص 179)، فكل من هو ضد الرئيس هو ضد الدولة وبالتالي خارج لعبة المكاسب السياسية والمالية، التي انتهجها نظام الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة، في نوع من الابتزاز السياسي، حيث ساهم بدرجة كبير في انتشار ظاهرة الانشقاق الداخلي إضافة إلى تغير الكثير من الأحزاب السياسية لقناعاتها، مقابل نيل رضا الرمز الشعبي، ومنعش الاقتصاد الوطني، ومنهي الازمة الامنية، حيث يمكن ان تكون الرموز مصدرا للتغيير المليء بالتوتر(توماس هيلاند ايركسن فين سفريت نيلسن، 2014، ص 178)، هذا التوت تجلي في ضعف مزن في الطبقة السياسية مولاة ومعارضة. وبذلك فان قوة وهيمنة مؤسسات النظام، خاصة سلطة الرئيس كانت احد اهم عوامل الانشقاق الداخلي وتمييع المعارضة السياسية بما فيها حركة مجتمع السلم.

من خلال هذا يمكن القول أن حركة مجتمع السلم، كقوة اسلامية معارضة لم تستطع الحفاظ على خطها السياسي بعد رحيل مؤسسها الشيخ محفوظ نحناح، حيث خلف قيادة غير منسجمة وغير متفقة فيما بينها، حول كيفية تسيير الحزب والموقف من نهجه السياسي والايديولوجي، وعلاقته مع السلطة السياسية، ، من أجل الانتقال من المعارضة الى المولات، مقابل مكاسب شخصية، وهذا ما رهن الحركة وساهم في تمزيقها، وحولها من معارضة النظام الى معارضة ابنائها المنشقين، وهما خسرت الكثير من قواعدها الشعبية التي لم تعد تثق في قيادتها الحزبية، خاصة في عهد الرئيس بوتفليقة.

2.2 مؤتمر 2003 : وفاة الرئيس الحركة و بداية الخلافات الداخلية:

كل نشاط سياسي يؤدي تلقائيا الى قيام حيز علماني او انقسام تقليدي(أوليفيه روا، 1996، ص 30) وهذا ما عاشته الحركة السلامية وتعيشه، حيث انها اما تنجر واء العلمانية وتقد الكثير من التنازلات، واما تصبح منفتحة على حالة من الانقسام الشبيه بإنقسام الخلية السلطانية، فهو تفتت لا يتوقف حتى ياتي على الجسد ككل ويضعفه ويقضي عليه، وهذا ما عاشته حركة مجتمع السلم من قوة سياسة مؤثرة الى حزب هامشي يسير في ركاب السلطة الحاكمة.

فلا يخفى على المشتغلين في حقل علم الاجتماع السياسي، وجود منظمات غير رسمية داخل كل تنظيم رسمي، او ما يعرف بالجماعات الضاغطة والأجنحة، التي تهدف الى تمرير مشروع ما عن طريق الضغط ومحاولة الوصول الى قيادة التنظيم الرسمي وتمرير خطابها ومشاريعها، وهذا ما عاشته حركة مجتمع السلم، حيث تحولت الى حزب سياسي تحكمه تجاذبات داخلية، بين تيار يفضل المعارضة والابتعاد على كل ما هو سلطوي، وبين تيار يريد المشاركة في دواليب السلطة والحصول على حصته من الريع والمكاسب الشخصية والسياسية، هذه الظاهرة التي تحيلنا الى تلك العقلية العشائرية والقبلية، التي تحكم كل ما هو حداثي في الجزائر، حيث أن رحيل الشيخ محفوظ نحناح، ساهم في زيادة حدة الصراع بين الاقطاب الحركة، بين المتشددين والمتساهلين مع السلطة، وهذا ما مميز اول مؤتمر الحركة بعد رحيل مؤسسها محفوظ نحناح.، حيث برزت الصراعات من خلال ظهور تيارين إثنين، تيار يدعمه أبو جرة السلطاني، و تيار آخر يدعمه عبد الرحمن سعيدي، حيث حاول المؤتمرون إختيار بين المرشحين،. وقد فاز بعد التصويت أبو جرة السلطاني ب 105 صوت مقابل 95 صوت لعبد الرحمن سعيدي (محمد زيتوني، 2012/2011، ص 127)، هذه الصراعات التي ظهرت أثناء المؤتمر تعددت

أسبابها حيث يذكر المبحوث 6 " لا يمكن أن نسميه صراع بل هو خلاف طبيعي و صحي الكل كان يرى نفسه الأفضل لقيادة الحركة و الدليل أبو جرة و سعيدي مازالوا إخوة إلى اليوم"، بمعنى أن الخلافات التي ظهرت في المؤتمر لم تكن مرتبطة بالصراعات وإنما بالجانب التنظيمي والفكري للحركة، أي محاولة البقاء على نهج الراحل محفوظ نحناح، خاصة إذا لاحظنا الفراغ الذي تركه رحيل رئيسها، وهذا ما أكده المبحوث 12 "هو تنافس طبيعي بين مترشيحين في مؤتمر عادي، ربما أخذ الامر أكثر من حجمه خاصة غداة وفاة الشيح نحناح واظن أنه لا خلافات جوهرية بين الرجلين" و المبحوث 5 " في الحقيقة لم تكن هناك في إعتقادي هذا الخلاف لا تأثير له على الاداء السياسي للحركة لأن جل او كل الأحزاب لا يمكن أن يزكوا رئيسهم بنسبة مئة بالمئة، و هذا راجع لعلاقة و معرفة كل مناضل لقيادته، ولا يفسد ذلك لود القضية"، بمعنى أن الصراع بين القيادات و التجاذبات بين القياديين أثرت لاحقا على الحزب وعلى انسجام مواقفه، من خلال الصراعات التي دامت حتى المؤتمر الرابع سنة 2008، حيث سارع ابو جرة سلطاني الى الانضمام الى الحكومة، ودخول التحالف الرئاسي، رغم انه كان الاضعف بين الأرندي والأفلان، بسبب عدم حصوله على وزرات سيادية، وفي نفس الوقت تهميش الحركة اثناء اتخاذ القرارات الهامة، اذ اقتصر دورها على التزكية فقط، مقابل المكاسب الشخصية التي حققها رئيس الحركة، على حساب الحركة وتاريخها وقاعدتها الشعبية، حيث يرى فيليب ريترو أن الخوف من الرأي العام يدعو إلى الإحاطة بجماهير معرضة للانفعالات اكثر مما هي معرضة للرشد (فيليب ريترو، 2018، ص 31)، وهذا ما عملت عليه قيادة الحركة في عهد ابو جرة سلطاني، حيث إنقطعت عن عمقها الشعبي وتوجهها السياسي، وأصبحت مرتبطة بالسلطة السياسية وبما تتحصل عليه من إمتيازات مشروعة وغير مشروعة، وهنا بدأت الحركة تدخل مفترق طرق خطير سيودي في النهاية الى انشطارها وتراجع ادائها السياسي، خاصة على مستوى البرامج ذات النكهة الاسلامية التي تم التنازل عنه بالكلية بسبب قبول المشاركة في حكومة ذات توجه وطني، وهنا نتملس حالة كبيرة

من الهلامية في برنامج الحركة في شقه المرجعي وهذا من اهم خصائص الحركات الاسلامية فهي تعاني كأنموذج الاسلاماوي نظريا من القصور ص(أوليفيه روا، 1996، ص 65) هذا القصور افقدها حالة الاستقرار الداخلي.

كما ان سياسة الحركة الجديدة وخياراتها أثرت على وزن الحركة وعلاقتها الداخلية وحتى علاقتها مع قواعدها الشعبية، وفي نفس الوقت أثرت على قراراتها السياسية، خاصة أن بدايات أبو جرة في قيادة الحركة كان تحدي كبير له في سد الفراغ التنظيمي الذي تركه المؤسس، و حفظ الصف الحركي من أي إنقسام مفاجئ (رقية طرشاوي، 2015/2014، ص 127)، هذه العوامل حاول أبو جرة سلطاني المحافظة عليها لإستمرارية الحزب، وقوة هياكله المؤسسة، وهذا ما أكده المبحوث 1 "مشكلة الخلافة، الشيخ ترك فراغا أو لم يترك آليات الإستخلاف بالمعنى التوافقي وليس التنظيمي، فكانت موجودة في القانون الأساسي للحزب، فإنقسمت على المستوى القيادي إلى فريقين، و ظل هذا الخلاف مستمرا إلى غاية ترسيم الإنشقاق عام 2008"، والمبحوث 2 "الخلاف كان حول الإبقاء على المشاركة من عدمها، أما الخلافات والصراعات في نظري كانت مرتبطة ببعض المناضلين"، بعد وفاة الشيخ محفوظ نحناح حاول القياديون السيطرة على توجيه الحركة والتعبير عن طموحات القائد الكارزماتي، ما أنتج صراعا على القواعد والأسس الأبوية في المكتب السياسي وقد ظهرت تلك الخلافات الى العلن في المؤتمر الثالث للحركة، وهذا ما يمكن ارجاعه الى سياسة مؤسس الحركة التي لم تعتمد على الشورى ولم تكرس لثقافة التداول على المناصب، بل أسست لثقافة الزعيم والقائد الذي لا يعوض، ولذلك عند رحيله إنهار كل شيء داخل الحركة وطغت الصراعات، وقد زادت السلطة السياسية من حدة هذه الوضعية، بهدف إضعاف الحركة والتمهيد لتفتيتها، عن طريق جملة من الاكراهات السياسية والحملة الاعلامية، التي تهدف الى ارباك الاحزاب وتأجيج الصراعات فيها، حيث ان الاكراهات السياسية توزن على خيارات المستهلكين(جملة الناخبين والمشاركين السياسيين) الخاضعين للأخر غير المرئ (فيليب ريترو، 2018، ص 35)، أي للسلطة السياسية التي تتدخل في عمل تلك الاحزاب عن طريق جمعات المصالحة المرتبطة بالسلطة، اكثر منها ارتباطا بخيارات الحركة ومسارها السياسي.

إنطلاقا مما سبق فإن وفاة الشيخ المؤسس محفوظ نحناح رحمه الله كان له وقع كبير على البيت الداخلي للحركة، التي طفت فيها خلافات على السطح، واصبحت تخضع لتجاذب بين تيارين، تيار يسعى الى المهادنة مع السلطة والانخراط في العمل الحكومي، وتيار اخر كان يفض البقاء في صفوف المعارضة والعمل على تحقيق فوز عن طريق الإنتخابات، لكن ترتيبات المؤتمر الثالث الذي تم في عهد الرئيس بوتفليقة وخياراته الإصلاحية التي إختزلت كل مؤسسات الدولة وحتى المعارضة السياسية، وأصبح الكل يريد التقرب منه، وهذا ما أدى إلى إختيار أبو جرة كشخصية منفتحة وقريبة من السلطة، لكن في نفس الوقت فإن إختيار أبو جرة سلطاني لقيادة الحركة، وتعزيز خيار الانفتاح على السلطة، ساهم في تأجيج الصراعات والتعجيل بإنقسام الحركة .

3.2 المؤتمر الرابع: النزاعات الشخصية بين القيادات و بروز فكرة الانشقاق:

إنعقد المؤتمر الرابع تحت شعار "الإصلاح السياسي والتنمية" في ظل ازمات وصراعات ظهرت للعلن خلاله، وقد برز الخلاف بوضوح بين جماعة مناصرة الداعمة لعبد الرحمان سعيدي في المؤتمر الثالث، وبين جماعة أبو جرة سلطاني، والذي كانت ملامحه واضحة طيلة الخمس سنوات والتي أثرت على الحركة، وأظهرت الفجوة بين القيادة و القاعدة (أبو جرة سلطاني، 2008، ص 144)، هذه الخلافات أثرت على الإستقطاب الشعبي طيلة خمس سنوات، وأسست للإنشقاقات كآلية جديدة داخل الحركة، بعد إنتخاب أبو جرة سلطاني رئيسا للحزب للمرة الثانية، و إنشقاق عبد المجيد مناصرة وتأسيسه جهة التغيير ككيان سياسي جديد مستقل عن الحركة، وقد عرف جهته الجديدة قائلا" إننا لسنا نسخة من حركة المجتمع السلم، بل جهة تغيير مفتوحة على كل الكفاءات مع إستخلاص التجارب الإيجابية من نضالنا في حمس ومن فكر محفوظ نحناح، مع تكيفنا مع ما يحدث محليا أو إقليميا (محمد سليماني، 2013/2012، ص 127)، مؤكدا في نفس الوقت أن الطلاق مع الحركة لم يكن سببه الخلافات الشخصية وإنما خلافات سياسية، وهذا ما أكده المبحوث 5 "الإنشقاق كانت أسبابه

تنظيمية وسياسية ولم تكن هناك إختلافات شخصية واضحة بين الحزبين"، وهذا ما لم نلمسه في أجوبة المبحوثين بحكم أن الخلافات كانت أوسع وجعلت عبد المجيد مناصرة ينشق عن الحركة مؤكدا ضمنيا وجود حال من عدم الإستقرار والضبابية في تسيير الحركة ما بين المؤتمرين، إن هذه الخاصية ليست حكرا على حركة مجتمع السلم، أو التيار الاسلامي فحسب، بل أن الاحزاب التي ظهرت بعد الانفتاح والتعدد كان مشكوكا في أمرها ومدى استقلالية قرارها الداخلي، خاصة بعد توقيف المسار الانتخابي وعودة وجوه النظام السابق بقوة وتحكمها في تسيير الوضع، حيث انه وبعد خمسة عشر سنة من التجربة الديمقراطية تبقى البنيات السياسية والاجتماعية المتولدة عنها هشة وشكلية ومترددة وليس بإمكانها فرض نفسها كبديل مقنع (بوبكر بوخريصة، 2010، ص 18)، أي ان هناك تحكم كامل للسلطة السياسية في مجريات العملية السياسية، وبقاء تلك الاحزاب على الهامش، مما ساهم في إستفحال الصراعات والإنشقاقات داخلها، بسبب الإقصاء وتحكم جهات خارجية في القرار الداخلي للحزب.

وبالمقابل علاقة هذه الاحزاب بالسلطة السياسية ومع مؤسسة الرئاسة خاصة، من خلال التحالفات السياسية التي أفقدتها ثقلها السياسي خاصة لدى مناضليها، وهذا ما أكده المبحوث 12 "لم يبذل أي جهد موضوعي لردم الخلاف 2003 بل كانت عهدة كاملة في التنافر و إستعداد لجولة الحسم مع المؤتمر الرابع2008، وكانت عهدة 2003-2008عهد حشد و تعبئة وتوسيع الخلاف" والمبحوث9 "هي مجرد نزاعات شخصية و إنشقاق مناصرة هي إنتصار لنفسه"، بمعنى أن مأزق الإنشقاق داخل الحركة رسخه عبد المجيد مناصرة ثم تلاه عمار غول، الذي أسس تجمع أمل الجزائر وهذا ما يؤكد غياب الشخصية الكارزماتية لقيادي الحركة الإسلامية، بحكم مواقفهم وقراءاتهم السياسية المبنية على فكرة الطاعة، وإقصاء الأشخاص، ، و المبحوث 6"إستفحلت الخلافات بين القيادات بعد المؤتمر الرابع مباشرة لأسباب تنظيمية ولا سياسية، ولكن لأسباب شخصية ونزاع عمره عهدة رئاسية كاملة للحركة، فلما إنتزع أبو جرة سلطاني عهدة ثانية، نفذ صبر بعض

القيادات وتمردوا بشكل واضح لأنهم يئسوا من التغيير وراحوا يؤسسون لحركة جديدة أسموها التغيير"، بمعنى أن الأجواء المغشوشة بين القيادات ظهرت علنا بعد المؤتمر الرابع، بداية بعبد المجيد مناصرة الذي أسس لجبهة التغيير مؤكدا على حالة الإنقسام و التشظي داخل الحركة، وهذا ما اكده أبوجرة سلطاني بقوله" المتحدثون عن الفشل والتراجع والالتفاف عن الخط، فإننا نتوعدهم بإسم الأخوة والدين إلى تدقيق كرونولوجيا الأحداث منذ إنتخابات 1997 إلى إستحقاقات 2007 و الارقام لا تحابي أحدا (أبو جرة سلطاني، 2008، ص 135)، مؤكدا بذلك طبيعة العمل السياسي الذي كانت تنتهجه الحركة الذي اثر على هياكلها داخليا من خلال الإستقطاب الشعبي وخارجيا من خلال تحالفها مع السلطة، وهما مبدآن رئيسيان في إنشقاق عبد المجيد مناصرة، إن هذه الرؤية التي كرستها قيادة الحركة بعد إنشقاق أحد أبرز وجوهها، يشير الى عدم اكتراث قيادة الحركة بالأليات الديمقراطية، وهو يطلب منهم العودة لكن دون نقاش في مخرجات المؤتمر، وهي إشارة واضحة إلى أن ابو جرة كان مدعوم من قوى تتجاوز الحركة وهياكلها، وبذلك من يريد العودة عليه أن يقر بنتائج المؤتمر وينخرط في خط الحركة الجديدة الموالي للسلطة السياسية والمتبني لبرنامج رئيس الجمهورية، حيث لم تعد الحركة تقدم مرشحين للرئاسة واصبحت تكتفي ببعض المقاعد في البرلمان والمجالس المحلية، وهذا اكبر دليل على ان الحركة فقدت مشروعها مقابل إمتيازات مضمونة يقسمها النظام بعد كل إستحقاق، وهو مؤشر أيضا على قيادة الحزب عن القواعد الشعبية، بعد أن اصبح بقاؤه مرتبط بنوع الخدمات التي يقدمها للسلطة وليس ما يحقق للحزب من مكاسب، هذه الحالة المرضية انعكست بدورها على الاحزاب السياسية، التي اصبحت تنسق مع مراكز صنع القرار بدل البحث عن الشرعية الاجتماعية او ما يسميه فليب ريترو بالتأسيس اللامبالاة السياسية (فيليب ريترو، 2018، ص 33)، عن طريق تعميم المقاطعة الشعبية والاحتفاظ بقلة قليلة من الزبائن الذين يضمنون للسلطة او لقيادة الحزب البقاء رغم المقاطعة الجماهيرية، وهي الاستراتيجية التي تبنتها قيادة الحركة في عهد ابو جرة سلطاني.

3. حركة مجتمع السلم: التأسيس للخلافات الداخلية و النزاعات الشخصية:

فكر الاخوان في الشورة والديمقراطية ظل غامضا وملتبسا وغير مفهوم(شاكر نابلسي، 2005، ص 157) ان هذه الحالة من التداخل بين ما هو تجربة اسلامية محضة وبين ما

هو انتاج غربي محض، ساهم في تأزم الحركات الاسلامية، فهي تفعل الشروى كلما تعلق الام بالتوافق والانسجام، وهي ترفع الديمقراطية كشعار وخيار كل ما حدت ازمات وانتهى الامر الى الانشقاق، حيث ترجع ذلك الى الديمقراطية وحرية الراي، وهذا ما زاد من غربتها داخليا وخارجيا، خاصة بعد رحيل الحس القديم او الجيل المؤسس للحركة، حيث ظهرت طموحات الزعامة والقيادة، وخرج الخلاف للعلن، وانقسم الحركة على نفسها.

1.3 ما بعد المؤتمر الرابع: تبعات الإنشقاقات و تأسيس أحزاب جديدة:

عكس المؤتمر الرابع الوضع المتأزم داخل الحركة بين القيادات حيث ظهرت خلافاتهم للعلن بدءا بتعيين أبو جرة سلطاني على رأس الحركة في عهدة ثانية، بالإضافة إلى إنشقاق عدة قيادات و تشكيلها أحزاب سياسية أخرى، على غرار عمار غول الذي إنشق و أسس تجمع أمل الجزائر، و تشكيل جماعة مناصرة لحركة الدعوة و التغيير، هذه الإنشقاقات حاول أبو جرة سلطاني إحتوائها من خلال مبادرات للم الشمل، وهذا ما رفضه مناصرة قائلا "أن حركته قطعت مسافة طويلة وبالتالي من الصعب علينا سماع كلام أبو جرة سلطاني و جماعته، لأن الملف بالنسبة إلينا طوي نهائيا و تركنا لهم الحركة بما فيها" (حميد رعاطشي، 2011، ص 9)، هذا ما يؤكد تعفن الوضع داخل الحركة.. وبين قيادتها، ويشير إلى أن حالة الإنشقاق والتشظي داخل التيار الإخواني ومنذ المؤتمر الرابع، أدت إلى إفراغ حركة مجتمع السلم من قياداتها ومؤسسيها، متهمين رئيسها بتهميشهم، بالإضافة إلى العديد من الداعمين والمناضلين، و في هذا الصدد يؤكد المبحوث 5 "بالعكس الحركة نظفت بيتها من الشوائب و ما زالت صامدة رغم الهزات التي تعرضت لها ومحاولات النظام المتكررة لإسقاطها"، بمعنى أن تيار مناصرة كان له شعبية وتعبئة على مستوى القواعد وهذا ما إنعكس سلبا على الحركة بعد المؤتمر الرابع، وعلى قدرتها على التحكم في سلوكيات الجماعة، مما خلق نوع من الإنشقاق لجماعات أخرى، تهتم بنجاح وتحقيق وحدة الجماعة وهذا ما أكده المبحوث 2 "أكيد تأثرت الحركة بكل ذلك سلبا من

خلال تجربة الافراد و مؤسسات خاصة على مستوى تنمية ثقافة تدبير للإختلاف والحوار والتعايش، كما أن الحركة تخلصت من فكرة القداسة والنزول إلى كونها تجربة بشرية تخطئ وتصيب وهي إجتهاد تبنى الحل الإسلامي"، بمعنى أن سياسة الإنشقاقات ظهرت مبكرا ولا تتم في حينها وإنما رسخها المؤتمر الرابع وإستغلها القياديون في توظيف المناضلين كفاعلين للطاعة والنضال في إطار ما يسمى بالإستقطاب كآلية لخلق كيانات سياسية أخرى، وهذا ما خلق الصراعات الداخلية وجعل الحركة تبتعد عن خطها السياسي المعارض، وهذا ما أكده المبحوث 7 " الإنشقاق تجاوز المنطق التنظيم و الخلاف السياسي وذهب بعيدا في المجال الأخلاقي و المعنوي فأضعف الحزب، وأي حزب تنهار معنوياته وصورته، والكاريزما التي تحكمه، يضعف شعبيا وتذهب مصداقيته السياسية"، بمعنى أن حالة الإستقرار بعد المؤتمر الرابع خلقت نوعا من الضعف داخل هياكل الحركة وقواعدها وافقدها مصداقيتها لدى الرأي العام خاصة في ظل إنشقاق قياداتها وتأسيسهم لأحزاب أخرى بالإضافة إلى إنخراطهم في دواليب السلطة، على غرار عمار غول الذي منحته السلطة عدة حقائب وزارية ورسخ مبدأ الإندماج السياسي وعدم الإلتزام الحزبي، و هذا ما أكد عليه أبو جرة سلطاني حول الإنشقاقات بقوله" بأن الذين إنسحبوا من الحركة كانوا جنرالات متعاقدين سياسيا، فقد كانوا لا يعملون شيئا في الحزب وخروجهم منه لا يترك أي فراغ" (ابراهيم عبد الله، 2012) أي أن الإنشقاقات التي كانت بعد المؤتمر الرابع جاءت نتيجة التجاذبات و الخلافات بين قيادي الحركة، وسعيهم الى تحقيق مكاسب في عهد الرئيس بوتفليقة وما رافقه من بحبوحة مالية وإنتعاش المشاريع وتبذير الأموال، وسرعان ما ظهرت عليها ملامح الفشل والاختراق من طرف النظام السياسي، بسب البحث عن المكاسب، و تعزيز التحالفات الداخلية أو البحث عن حلفاء من خارج الحزب، إنها نفس الألية التي تشتغل بها المجتمعات القبلية في المغرب العربي حيث أن القبائل أو المجتمعات المغاربية تعتمد عدت استراتيجيات في التوسع والانتقال من العشيرة والمصالح الضيقة الى ممارسة السياسة او الخروج عن الفطرة الى الملك الطبيعي (الجيلالي

كرايس، أمينة قابو، 2019، ص 17)، أي البحث عن مراكز القوة والاستفادة يجعل الحزب يتخلى عن انتمائه التقليدي ويبحث عن انتماءات جديدة.

2.3 حركة مجتمع السلم: بين الانشقاقات الحزبية و التحالفات الحزبية:

المجتمعات الانقسامية تنزع الى الانصهار والتكتل في حالة الخطر الخارجي (ليليا بن سالم و أخرون، 1988، ص 18)، قد يكون هذا المجتمع كيان تقليدي كالقبيلة او العشيرة، وقد يكون كيان حديث كالأحزاب السياسية والمجتمع المدني، حيث تحكمه الصراعات الداخلية، المتعلقة أساسا بالولاءات الشخصية للقداة والزعماء، والابتعاد عن العلاقات الإصطناعية التي تحكم كل ما هو حداثي، إلا أن المجتمع التقليدي الذي يجري تحديثه عنوة، تبقى فيه الكثير من الترسبات التقليدية والممارسات ما قبل الحداثية، التي ينقلها الى الفضاء العام ولكل ما هو مؤسسة أو منظمة، مما يساهم في إفساد التقليدي والحداثي على حد السواء، وهذا ما عاشته حركة مجتمع السلم، التي إنقسمت على نفسها بسبب الصراعات وعقلية البحث عن الزعمات داخلها، مما ساهم في تدهور العلاقة بينها وبين قواعدها الشعبية، التي فقدت ثقة في أي فعل معارض يصدر عن الحركة، إلا أن مخرجات الربيع العربي، وصعود التيار الاسلامي في كل الدول التي شهدت تلك الحركات الاحتجاجية، أدى إلى إستفاقة جماعية لمختلف الاحزاب الاسلامية، والتي أدركت أن الفرصة قد حانت لإسقاط النظام عن طريق الإنتخابات، ولذلك سارعت إلى إعادة بناء التحالفات والتكتلات، وبذلك فإن الإنقسام كان نتيجة صراعات داخلية .

3.3 حركة مجتمع السلم بين الإنشقاقات و حتمية التحالف:

عرفت الحركة الفترة ما بين المؤتمر الرابع المؤتمر الخامس حالة من الإحتقان بسبب الخلافات الداخلية بالإضافة إلى دخولها في تحالفات سياسية وحصولها على حقائب وزارية ثانوية جعل قرارها السياسي ضعيف مقارنة بدورها المعارض هذه المؤشرات جعلت الحركة أمام حتمية البحث عن آليات وإستراتيجيات جديدة تعيد الحركة إلى الساحة

السياسية كفاعل، ومؤثر فيها من حيث الإصلاح وإعادة بناء مؤسسات الدولة وإعادة تعبئة قواعدها، وقد سعت الحركة إلى إعادة بناء نفسها من خلال التحالف كإستراتيجية جديدة بعد الإنفتاح السياسي وفي ظل تداعيات الربيع العربي الذي أفرز وصول الإسلاميين لسدة الحكم في العديد من الدول، حاولت من خلاله الحركة لم شمل التيار الإسلامي ولم الإخوة الاعداء قبل تشريعيات ماي 2012، و هذا ما أكده المبحوث7"كانت محاولة من الحركة لم شمل الحركات الإسلامية لمواجهة إستبداد النظام"، بمعنى أن الحركة بادرت إلى إقتراح مبدئين لجبس نبض قيادي التيار الإسلامي ومحاولة معرفة نواياهم إتجاهها، كما كانت الفرصة لتقديم على الإسلاميين في توحيد الصفوف وفي تقديم بديل جديد للشعب وفي تقوية القاعدة النضالية للتيار، بالإضافة إلى إرجاع الثقة المفقودة لدى الناخب، الذي أصبح يؤمن أن فكرة وصول التيار الإسلامي للسلطة يؤدي إلى نزاعات و أصبحت هذه الورقة رابحة في يد النظام كلما شعر بالخطر (حلوز خالد، 2017/2016، ص 214)، أن الحركة كانت امام تحديان الأول داخلي بغرض فك النزاع و الصراعات الداخلية، و الثاني خارجي لمحاولة إستمالة الناخب وتلميع الصورة لديه بحكم تجارب الإسلامية السابقة، و هذا ما أكده المبحوث1" كانت فرصة لإقامة الحجة على أن الإسلاميين لم نتوحد فقدمنا للشعب التحالف رغم أنه ظرف وجيز و لكن كانت التلبية لعدة رغبات من طرف القيادات والشعب"، وهذا ما أكده المبحوث8"وقوع مجموعة من الأحزاب الإسلامية في نفس الخط ساعد في نجاح الفكرة في بداياتها "، و كذا المبحوث5 "تحالف الأحزاب الإسلامية غاية سعينا لتحقيقها من قبل وقد تجسدت بفضل الله، بمعنى أن هذا التحالف جاء محاولة لإنقاذ الوضعية السياسية للتيار الإسلامي، خاصة في ظل تداعيات الربيع العربي التي ساهم في إنتعاش الحركة الإسلامية وبالتالي التحالف جاء في وقت ظرفي، وكذلك محاولة معرفة حيثيات الصراع الداخلي بين قيادي الحركات وتشخيص حلول موضوعية، وهذا ما أكده المبحوث3" هي تجربة ظرفية، وكانت ضرورية و إستفدنا منها لاحقا بمعنى أن الحركة حاولت منذ المؤتمر الرابع إعادة إنتاج نفسها من

خلال إستراتيجيات جديدة بعيدا عن الصراعات الداخلية والتي نتج عنها إنشقاق بعض القياديين وتشكيلهم أحزاب جديدة لم تؤثر على الساحة السياسية، بالإضافة إلى ولوج قياديها في الحكومات المتعاقبة كوزراء، بالإضافة إلى ترسيخ مبدأ الديمقراطية الداخلية داخل الحركة بهدف الإستعاب سواء المناضلين وحتى المواطنين المقتنعين ببرامج الحركة قبل كل إستحقاق إنتخابي، كلها عوامل حاولت الحركة توظيفها بالموازاة مع تبعات الربيع العربي الذي إنتعش بفضله الحركة الإسلامية، حاولت من خلاله الحركة إستغلال مخرجاته والاستمالة الناخب للوصول إلى السلطة عن طريق تحالف في أول تجربة للإسلاميين بعد الربيع العربي.

4. خاتمة:

عرفت حركة مجتمع السلم بعد وفاة مؤسسها الشيخ محفوظ نحناح عدة إنقسامات و إنشقاقات للعديد من القيادات وتأسيسها الاحزاب السياسية جديدة، نتيجة الخلافات و الصراعات الداخلية حول تسيير الحركة، مما أثر على أدائها السياسي في الساحة السياسية الجزائرية، بحيث حاولنا من خلال هذه الدراسة البحث عن المحددات وراء هذه الأزمة رغم انتعاشها في بعض الدول العربية في ظل الربيع العربي، موازاة مع مع التحالفات الظرفية و الانية التي اثرت على قاعدتها الشعبية، بالإضافة إلى تحالفها مع السلطة والذي أفقدها مصداقيتها و ثقلها السياسي و قدرتها على التعبئة و التجنيد، حيث يمكن الاشارة الى اهم النتائج المتوصل إليها:

غياب ثقافة التسيير الديمقراطي داخل الاحزاب سبب ظهور الإنشقاقات الحزبية.

غياب الشخصة الكاريزماتية في تسيير الحركة بسبب الإنشقاقات الحزبية.

ظهور الإنشقاقات الحزبية داخل الحركة راجع إلى الصراعات و الخلافات الداخلية و حب الزعامة .

الصراعات الداخلية بين تياري عبد المجيد مناصرة و أبو جرة سلطاني في المؤتمر الرابع نتج عنه إنشقاق القيادات و تأسيس أحزاب سياسية جديدة.

تسيير الاحزاب بعقلية تقليدية تتحكم فيها خلفيات عشائرية وعقلية قبلية.

عدم وجود انفتاح حقيقي على المستوى الداخلي للحركة واستمرار النظام في التحكم في القاعدة الحزبية و تفكيكها الى مجموعة أحزاب خاصة التيار الاسلامي.

خيار المشاركة في التحالفات السياسية مع أحزاب السلطة سبب الإنشقاق الحزبي.

التحالف الحزبية بين الاحزاب الاسلامية افقدت الحركة قاعدتها الشعبية خاصة في تشريعيات ماي 2012(تكتل الجزائر الخضراء).

5. قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**

أوليفيه، أروا، (2012)، الجهل المقدس زمن دين بلا ثقافة، ترجمة صالح الاشمر، الطبعة الاولى، لبنان، دار الساقي.

أوليفييه، روا، (1996)، تجربة الاسلام السياسي، ترجمة نصيرة مروة، الطبعة الثانية، لبنان، دار الساقي.

بن سالم ، ليليا، و أخرون، (1988)، الأنثروبولوجيا والتاريخ حالة المغرب العربي، ترجمة: عبد الاحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، الطبعة الاولى، المغرب الاقصى، دار توبقال.

ريترو، فيليب ، (2018)، سوسيولوجيا التواصل السياسي، ترجمة: خليل أحمد خليل، الطبعة الأولى، لبنان، دار الفارابي.

سلطاني ، أبوجرة ، (2008)، رسالة المؤتمر الرابع، الطبعة الأولى، الجزائر، دار الخلدونية.

شاكر، نابلسي، (2005)، أسئلة الحمقى في السياسة والاسلام السياسي، (2005)، الطبعة الاولى، الاردن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

فخر، ابو عواد، (2014)، الاخوان المسلمون: الانتشار العالمي ومفهوم البيعة والولاء والبراء، الطبعة الاولى، دولة الامارات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

فرانسيس، فوكوياما، (2015)، الاسلام والحداثة والربيع العربي، ترجمة حامد زهار، الطبعة الاولى، المغرب الاقصى، المركز الثقافي العربي.

قنوصة ، ياسر، السخاوي ، ابراهيم ، (2014)، محنة الاسلام السياسي الإيديولوجيا المارقة، الطبعة الاولى، مصر، الدار المصرية اللبنانية.

محمد ، عارف ، نصر،(2006)، إشكالية الطرح السياسي للإسلام، بدون طبعة، مركز البصيرة للبحوث، الجزائر.

محمد عبده، ابو العلاء،(بدون سنة)، الخطاب السلفي والخطاب الاخواني قراءة جديدة، المغرب الاقصى، مؤمنون بلا حدود.

هيلاند ايركسن توماس، سفريت نيلسن فين، (2014)، تاريخ الانثروبولوجيا، ترجمة: عبده الريس، الطبعة الاولى، مصر، المركز القومي للترجمة.

الأطروحات:

خالد ، حلوز ،(2017/2016)، واقع الحركة الاسلامية في الجزائر في ظل الربيع العربي من خلال تشريعيات ماي 2012 – تكتل الجزائر الخضراء أنموذجا-، رسالة ماجيستر، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2، الجزائر.

زيتوني ، محمد ، (201/2011)، الحركة الاسلامية و مسألة التعددية الحزبية في الجزائر- دراسة حالة حركة مجتمع السلم (2010/1989)-، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

سليماني ، محمد ، (2013/2012)، مشاركة الحركة الاسلامية في السلطة- نموذج حركة مجتمع السلم-، رسالة ماجيستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة وهران، الجزائر.

طرشاوي ، رقية، (2015/2014)، ظاهرة الانقسام داخل الحركة الاسلامية في المجتمع الجزائري – حركة مجتمع السلم أنموذجا-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

المقالات:

بوخريصة، بوبكر،(2010)، الدولة الجزائرية بين القوة و الشرعية(1973-1990)، مجلة إضافات عربية لعلم الاجتماع، المركز العربي للوحدة العربية، العدد 12؛

كرايس ، الجيلالي ، قابو، أمينة ، (2019)، العصبية و الدين عند ابن خلدون و فكرة الملك و الدولة في المجتمعات العربية، مجلة ميادين للدراسات في العلوم الانسانية، الجزائر، العدد الثاني؛

- **مواقع الانترنيت**:

عبد الله ابراهيم، (1 سبتمبر 2012)، انشقاق عمار غول يهدد حمس بالانقراض،

http://www.djazairess.com/elayem/130849 (consulté le 07/04/2021)